الظاهرة الحزبية في العراق الجديد -جدلية العلاقة بين الفكر والممارسة

د. مؤيد جبير محمود *

مستخلص:

إن دراسة الظاهرة الحزبية في العراق ونقدها يساعد في عملية التحول الديمقراطي، وترشيد عمل الأحزاب السياسية، وتقنين سلوكها بشكل قانوني،بوصفها المرتكز الأهم في الحياة السياسية. ويقيناً أن للفكر السياسي الذي تحمله أحزاب السلطة في عراق ما بعد العام 2003 أثر واضح في مسار العملية السياسية، وفاعليتها،وفي مجمل البناء الديمقراطي. وعليه لا مناص من دراسة العلاقة الجدلية بين الفكر السياسي والممارسة الديمقراطيةللأحزاب السياسية الرئيسة في السلطة.

كلمات مفتاحية:

الظاهرة – الحزبية – التعددية– العراق – الإسلامية – المدنية.

مقدمة:

لا جدال اليوم أن الحديث عن الظاهرة الحزبية يرتبط وظيفياً بالحديث عن الديمقراطية، فلم تعد هناك من قيمة للحديث عن وجود أحزاب سياسية في أنظمة غير ديمقراطية، فالعالم اليوم يتجه بخطوات متسارعة باتجاه استكمال الشروط الديمقراطية للحياة السياسية. وفي العراق اليوم أصبحت الديمقراطية مثاراًلنقاش واسع ومستفيض في الأوساط السياسية والاكاديمية والشعبية، وبات العراقيون مشغولين بالحديث عن تجربتهم الديمقراطية بعد سنوات عجاف عاشوها مغيبين عن هذه التجربة، أو غائبة هي عنهم بفعل سياسات الأنظمة السياسية السابقة قبل العام 2003م، والتي اتسمت بطابع فردي استئثاري استبدادي، لا يسمح بالحياة الحزبية التعددية، ولا بتعددية الرأي، مع تجريم الأحزاب والشخصيات السياسية التي لا تخضع للسلطة وتوجهاتها .

* استاذ العلوم السياسية المساعد، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، العراق.

أهمية البحث: تنبع اهمية البحث من تناوله لظاهرة سياسية متعددة الأوجه، والتأثيرات على مختلف الصعد.ويقيناً ان دراسة الظاهرة الحزبية يعد مطلباً أساسياًلتأسيس حياة سياسية ديمقراطية رصينة. فالأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها مثلت الحدث الأبرز في هذه المرحلة من تاريخ العراق في سياق التحول من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي التعددي، ومن المهم بمكان معرفة المنظومات الفكرية لهذه الاحزاب، ومدى تطابق الفكر مع الممارسة السياسية، وماهي الخطوات التي يجب اتباعها لتقنين الظاهرة الحزبية وتشذيب مساراتها في فضاء واسع من الحرية.

الاشكالية: يسعى هذا البحث الىتحليلالسياقات والمسارات التي حكمت الظاهرة الحزبية في العراق ما بعد عام 2003م، والاشكاليات التي أنتجتها، والتي تمثلت بغياب الممارسة الديمقراطية عن سلوك الأحزاب السياسية الرئيسة التي هيمنت على السلطة بعد عام 2003م، وهذا ما يفرض الاجابة عن جملة تساؤلات لعل في مقدمتها :

ما هي مكانة الديمقراطية في برامج تلك الاحزاب وممارساتها قبل وبعد توليها السلطة عام 2003 م ؟

وما هي ظروف نشأة تلك الاحزاب وصلة ذلك بممارستها الديمقراطية سواء على الصعيد التنظيمي الداخلي او على صعيد السلوك السياسي ؟

والاهم ما ولده كل ذلك من تصورات ومفاهيم خاصة للديمقراطية لدى تلك الاحزاب التي هيمنت على السلطة بعد عام 2003م ؟

الفرضية: يفترض البحث ان الأحزاب السياسية التي عجت بها الساحة السياسية في العراق بعد 2003 م، لم تتمثل الديمقراطية كفلسفة وقيم وظلت تصوراتها للديمقراطية مقتصرة على الديمقراطية الأداتية أي الديمقراطية كأداة للوصول الى السلطة، عزز ذلك ان الثقافة السياسية في العراق للنخب والجماهير معا لم ترتق الى مستوى تمثل الديمقراطية كفلسفة وممارسة في الحياة السياسية ، حيث ظلت الولاءات الطائفية والقرابية هي الحاكمة لسلوك الناخب منذ 2003م .

المنهجية: سعى البحث الى إثبات فرضيته من خلال الاستعانة بالمنهج الاستقرائي مستعينةً بالمقترب التاريخي فضلا عن المقترب الوصفي التحليلي في رصد السلوك السياسي لتلك الأحزاب وتشخيصه من منظور المقاربة الديمقراطية للظاهرة الحزبية .

الهيكلية: توزع البحث على مبحثين: تناول الأول الظاهرة الحزبية في العراق بعد 2003م من حيث النشأة والسياقات، وتناول المبحث الثاني مأسسة الظاهرة الحزبية ومساراتها، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المحاور تتعلقبمعنى الظاهرة الحزبية، وأسباب نشأتها في العراق، والسمات العامة للأحزاب العراقية بعد عام 2003م.

أولاً: الظاهرة الحزبية بعد عام 2003م :النشأة والسياقات

1- في معنى الظاهرة الحزبية: تعد الأحزاب السياسية واحدة من أهم مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي، وهي المعبر الحقيقي عن التعددية السياسية، وجوهر الحياة الديمقراطية بوصفها منظومة تتضمن قيم وأفكار وأيديولوجيات وبرامج عمل سياسية واقتصادية وثقافية. ولا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن أنظمة ديمقراطية حقيقية من غير وجود أحزاب سياسية، وحرية سياسية لعملها. إن وجود أحزاب سياسية تمارس العمل السياسي المنظم وتسعى للوصول الى السلطةفي ظل نظام ديمقراطي تعددي هي السمة الأبرز للظاهرة السياسية والحزبية في الوقت ذاته [1].

والحزب السياسي هو تجمع أو تنظيم يضم مجموعة من الأشخاص يعتنقون المبادئ الأساسية نفسها، أو يسود بينهم اتفاق عام حول أهداف سياسية معينة يعملون على تحقيقها، ويسعون إلى ضمان تأثيرهم الفعال في إدارة الشؤون السياسية في الدولـــة، ويخوضون المعارك الانتخابية على أمل الوصول للسلطة. وتؤدي الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية المعاصرة دوراً مهماً وحيوياً، فهي حلقات اتصال بين الدولة والمواطنين (بين الحاكم والمحكوم)، إذ تقوم بملء الفراغ الموجود بينهما على حد قول الفقيه الدستوري الفرنسي مارسيل بريلو[2] . ومن الناحية النظرية يفترض بالحزب السياسي أن لا يكتفي فقط بمحاولة الوصول الى السلطة، بل يتعين عليه ان يكون لديه برنامج سياسي شامل يعمل على تحويله الى واقع. وبموجب هذه الحقيقة النظرية بات لزاماً على أي حزب ان يكون مؤمناً من الناحية الفكرية بـــدوره بوصفه أداة للبناء السياسي السليم، والبناء الإجتماعي والثقافي، وتحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاه الإقتصادي للجماهير. إن الظاهرة الحزبية ترتبط ارتباطاً لصيقاً بعملية التحوُّل الديمقراطيّ، إذ تسهم الأحزاب السياسية وظيفياً بعملية إعادة تكييف البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التقلـــيدية، نحو بيئة سياسية حضارية لتكون حاضنة سليمة لبناء الديمقراطية. ويقيناً لايكتب النجاح لأي عملية تحول نحو الديمقراطية من غير أحزاب تؤمن بمضامين هذا التحول وتسعى لاستكمال شروطه الموضوعية والذاتية. وعملية الوصول

إلى السلطة لايمكن ان تتحقق مالميكن بمقدور هذه الجماعة السياسية أو تلك وضع برنامج سياسي يجسد فكرها وأيديولوجيتها في محاولة التاثير في المجال الإنتخابي[3]. وعبارة الحزب السياسي في الإصطلاح تعبر عن القوة الفعلية في المجتمع والتي تتكون من مجموعة من المواطنين المؤمنين بأيديولوجية مشتركة : (ليبرالية–اشتراكية...الخ) أو بسياسات مشتركة، ويسعون بها إلى وضع برنامجهم السياسي موضع التطبيق. ومن هنا فالحزب يعبر عن قوة سياسية فعلية في مجتمعه، إذ يفترضأن يعبر عن تطلعات هذا المجتمع ، ولاشك أن المجتمعات الديمقراطية ستكون أكثر إنتاجاً للاحزاب الديمقراطية من غيرها من المجتمعات[4]. وتنقسم الأحزاب السياسية الى أحزاب أيديولوجية وأحزاب برامج، والظاهرة الحزبية في دولة ما هي انعكاس لتعدد الرؤى والأفكار والأيديولوجيات، وهذه تنتشر في المجتمعات التي تروج فيها الأيديولوجيات المختلفة. وهي تختلف باختلاف أنظمة الحكم، وبإختلاف الدول ومجتمعاتها وتجاربها التاريخية [5]. وتاريخياً فإن الحزب اكتسب من الناحية الفكرية دوراً أساسياً بوصفه أداة للبناء السياسي والاقتصادي الاجتماعي والثقافي. ويجسد العلاقة الجدلية التي طبعت تاريخ الفكر بالسياسة؛ هذا التأريخ الذي توزع بين الفكر الليبرالي والماركسي والقومي[6] . وهي بهذا المعنى خزانات اجتماعية لمجموعة الأفكار السياسية في منطقة من المجتمع ، هذا فضلاً عن ما تؤديه كقناة سياسية تجمع هذه الأفكار فتنساب الى داخل نظام الدولة فتدير عجلة السياسة في ذلك النظام[7].والظاهرة الحزبية في العراق قديمة قدم دولته الحديثة التي تأسست في العام 1921 مع تاسيس دولته الحديثة. وكانالعراق من أوائل الدول التي عرفت الديمقراطية والتعددية الحزبية، ولكن ولسوء حظ العراقيين إنتهت الديمقراطية والحياة الحزبية فيه مباشرةً بعيد سقوط النظام الملكي في العام 1958 على يد العسكر،وتأسيسهم العهد الجمهوري الأول.هذا التغيير المفصلي في تاريخ العراق المعاصر الذي تفسره أسباب كثيرةأرتبطت بشكل مباشر بطبيعة الظروف السياسية في تلك المرحلة، ويأتي في مقدمتها سيطرة العسكر على مقاليد الحكم، وتأسيسهم لقطيعة مع السياسة المدنية والتعددية الحزبية[8].

وشهدت الساحة العراقية في مرحلة الإحتلال الأمريكي بروز ظاهرة الأحزاب السياسية، وإنتشارها، وتعدد أنوعها : (اسلامية – ليبرالية – شيوعية– قومية–اثنية) [9]. ان هذه الظاهرة التي عبرت عن تطور فكري وسياسي جديد في البيئة السياسية العراقية، قد مهدت الطريق لمرحلة جديدة من الحرية السياسية، والتعددية الحزبية، وتعددية الرأي. وانهت معها عقوداً من القطيعة السياسية امتدت من العام 1958 حتى العام 2003 [10].

2- أسباب التعددية الحزبية بعد عام2003م :انتهت الحياة الحزبية في العراق بشكل تام تقريباً مع عودة حزب البعث للسلطة في العراق 1968، وظلت حكومة البعث تحافظ على تعددية شكلية مع بعض القوى السياسية وبخاصة مع الحزب الشيوعي حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي. ومع وصول صدام حسين لرئاسة الجمهورية في العام 1979 غادرت جميع الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة العراق خوفاً من بطش السلطة. وقد إستفادت العديد من الأحزاب العراقية المعارضة من الدعم الدولي والاقليمي لها في مرحلة التسعينيات حتى عام احتلال الولايات المتحدة للعراق في العام 2003م . إذ أعادت تلك الأحزاب عملها ونشاطاتها من أجل تغيير النظام السياسي في العراق. لقد حمل الإحتلال معه مشروع التحول الديمقراطي في العراق، بالتعاون مع مجموعة من الأحزاب العراقية المعارضة لنظام حكم صدام حسين. وشهدت الساحة العراقية فورة سياسية إندفعت خلالها القوى والشخصيات إلى تشكيل أحزاب وتكتلات شبه حزبية، حملت أسماء مختلفة لتعبر عن توق كبير لممارسة العمل السياسي، في ظاهرة سياسية حزبية لم يشهد لها العراق مثيلاً من قبل، ترتب عليها مجموعة من النتائج الايجابية والسلبية[12]. ويمكن أجمال اسباب الظاهرة الحزبية في العراق على النحو التالي:

1-المعارضة العراقية لنظام الحكم في العراق؛ والتي ترتب على ضوء نشاطاتها ومؤتمراتها، وعلاقاتها الدولية، تشكيل عدد من الأحزاب والهياكل السياسية، جمعها هدف أساسي واحد هو تغيير النظام السياسي. والملاحظة الأساسية فيما يتعلق بهذا الموضوع هي اختلاف وتعدد الأفكار والأيديولوجيات السياسية لمختلف شخصيات وقوى المعارضة، الأمر الذي نتج عنه عدد كبير من الأحزاب والتجمعات السياسية يعبر كل منها، عن فكر وأيديولوجية محددة ومختلفة.

2-إرتبط موضوع اختلاف الفكر والأيديولوجيا، بتنوع وتعدد مصادر التمويل، فالدول المانحة أو الراعية كانت تفرض إشتراطات معينة، او تقدم المساعدات على أساس المنظومة القيمية (الفكرية السياسية) لهذا الطرف السياسي او ذاك[13].

3-ان تبني الديمقراطية كأساس واضح للنظام السياسي العراقي لعب دوراً واضحاً في الإتجاه نحو التعددية الحزبية.ومع أن وجود أحزاب سياسية يمثل واحدة من اهم واجهات التحول نحو النظام الديمقراطي ، ولكنه ليس بالضرورة أن يجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية.

إذ أن التعددية الحزبية لاقيمةكبيرة لها مالم تتضمن وجودثقافة سياسية تعددية،على مستوى الفلسفة والممارسة السياسية[14].

4- في الواقع إن إسقاط نظام الحزب الواحد - الذي كان يحتكر العمل السياسي، ولايجيز التعددية والمشاركة السياسية لغير حزب البعث- قد وفرّ مساحة سياسية واسعة للعمل الحزبي، مما مكن أحزاباً عدة وعلى مختلف توجهاتها من الظهور العلني، إذ استطاع عدد من الأحزاب القديمة والمعروفة التي لم تتمكن من العمل داخل العراق أن تجد في التغيير فرصتها للعودة للعراق، والمباشرةبالعمل والتأثيرفي البناء الديمقراطي، والعملية السياسية، كما سارعت شخصيات من الداخل إلى الإعلان عن تشكيل العديد من الأحزاب السياسية بتوجهات سياسية وفكرية مختلفة[15].

5- ومما لاشك فيه أن اعتماد نظام التمثيل النسبي في قانون الانتخابات أسهم في توسيع ظاهرة التعددية الحزبية. فهذا النظام يسمح لكل حزب بالحصول على عدد من المقاعد بما يتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها. كمأنه يضمن للأقليات والأحزاب الصغيرة التمثيل داخل البرلمان. وهذا يأتي في صميم الفكرة الديمقراطية الداعية الى حكم الاغلبية السياسة مع ضمان حقوق الأقلية. ولكن التجربة الراهنة أثبتت أن نظام التمثيل النسبي يؤدياتساع ظاهرة عدم الاستقـــرار السياسي، فالحكومات الإئتلافية (التوافقية) التي تتشكل على ضوء مايفرزه هذا النظام من من نتائجغالبا ماتكون ضعيفة، وعرضة للتفكك في مواجهة ازمات سياسية ليست صعبة بالضرورة، وبخاصة في ظل تباين مرجعياتها الفكرية، ومواقفها من الديمقراطية، وفلسفتها، وهل هي غاية أم وسيلة؟[16].

6-طبيعة المجتمع الذي يمتاز بتنوع تركيبته الدينية والقومية والإثنية؛ التي انعكست في تكوين الأحزاب والقوى السياسية العراقية الحالية، فتشكلت أحزاب على أساس الانتماءات الدينية، أو الطائفية أو الأثنية أو الإيديولوجية [17].

3- تصنيف الاحزاب الحالية وسماتها :

في الواقع ان ثمة صعوبة منهجية في وضع إطار تصنيفي محدد للأحزاب السياسية في العراق ما بعد عام 2003م، فما شهده العراق بعد هذا العام يمثل ظاهرة جديدة على الحياة السياسية فيه. ومع هذا يمكن القول إن المعطيات التي ظهرت على الساحة العراقية فرضت أُطراً معينة للتصنيف، فهناك من حاول أن يصف الأحزاب العراقية تبعاً لتأييدها للعملية السياسية وموقفها من الإحتلال، إلى أحزاب معارضة للعملية السياسية، وأحزاب مؤيدة لها،

كما استدعت الإستقطابات الطائفية تصنيفاً آخر يقسمها إلى أحزاب وقوى طائفية، وقوى غير طائفية. وفرضت قوة الأحزاب وهيمنتها على المشهد السياسي في العراق تصنيفاً يضعها ضمن ثلاثة اتجاهات رئيسية، الأول إسلامي والثاني قومي والثالث يضع جميع الإتجاهات الأخرى ليبرالية ويسارية وإشتراكية في سلة واحدة نظراً إلى هامشيتها في المشهد.

وتمثل الأحزاب العراقية الناشطة حالياً في عراق ما بعد سقوط النظام السابق مزيجاً من الأحزاب السياسية التاريخية التي نشأت قبل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها، مثل (الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الدعوة الإسلامية، الحزب الديمقراطي الوطني، الحزب الاسلامي العراقي، والإتحاد الوطني الكردستاني)، وتلك الأحزاب والمجموعات السياسية التي تأسست في المنفى بعد غزو العراق للكويت عام (1990)، والمجموعة الثالثة من الأحزاب والجماعات التي نشأت داخل العراق بعد سقوط نظام (صدام حسين)(11).

ويمكن القول أن معظم الأحزاب التي ظهرت في مرحلة الإحتلال كانت أحزاباً بلا برامج سياسية حقيقية، ولا قناعات فكرية محددة. فدوافعها الحقيقية هي التواجد في الساحة السياسية والاستفادة من الحرية السياسية الكبيرة التي أتيحت للعراقيين بفعل تغيير النظام السياسي من شمولي إلى ديمقراطي. وبدا أن هذه الأحزاب هي أحزاب زعامات وشخصيات طائفية، أكثر منها أحزاب فكرية سياسية [18].

وهذه الأحزاب تتسم بضعف فكري، وبنيوي هيكلي، وعدم امتلاكها لقواعد جماهيرية أو شعبية بحكم حداثتها، كما إن قياداتها غير معروفة على الساحة العراقية بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين، فضلاً عن عدم تبلور أطـرها الفكرية، وهياكلها التنظيمية التي تعتبر امتدادات لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية[19]. وعليه يمكن موضوعياً أن نضع هذه الأحزاب والقوى سياسية–التي شاركت بالعملية السياسية،ومارست العمل السياسي، من خلال تمثيلها بمجلس الحكم الانتقالي والجمعية الوطنية، وكذلك في الحكومات المؤقتة والانتقالية ثم مجلس النواب والحكومة الدائمة– في خانة أحزاب طارئة أو احزاب صدفة. ومما يؤسف له أن ممارستها للعمل السياسي اقيمت على أساس نظام الحصص (الكوتا)،مما عزز ميلاً عند قادة الأحزاب العراقية من خلال الاجتماعات التي كان يعقدونها لقاعدة المحاصصة (التوافق) كوسيلة لممارسة العمل السياسي، وحسم القضايا، حيث أنهم عبروا في كل الأحوال عن هذا المسار الذي يرضي جميع الأطراف حتى لو بدرجات متفاوتة[20]. وحاول هؤلاء القادة

الإيهام بأن هذه القاعدة مستقاة من صميم التجربة الديمقراطية وبخاصة في البلدان التي تتسم بتعددية مشابهة للحالة العراقية، حيث لن يكون هناك استيلاء على السلطة، بل تداول سلميّ ديمقراطيّ لها، وهذا ما يؤدّي إلى تقليل العنف السياسيّ إن لم نقل إلغاءه؛ وسبب هذا يعود الى أن الجميع سيكون لهم حق المساهمة، والمشاركة في العمل السياسيّ، عن طريق الأحزاب السياسية، مع احترام السقوف القانونية والدستورية، وهذا يعني مغادرة ظاهرة العنف السياسي التي كانت ملازمة للحياة السياسة في العراق منذ العام 1958[21]. لكن الركون–في الحالة العراقية– الى منهجية التوافقات الطائفية شوه التجربة في العراق، واتضح جلياًأن هذه الأحزاب لا تسير على خط ثابت في عملية البناء الديمقراطي على النحو الذي تفترضه عمليات التحديث، والتنمية، والعقلانية السياسية. وتجلى لنا أن هذه الأحزاب في اكثريتها تفتقد الى تقاليد العمل السياسي الديمقراطي، ولم تكنتضج أفكارها ورؤاها الفكرية والسياسية ضمن صيرورات اجتماعية وثقافية، بل كانت عبارة عن متبنيات شعاراتية إرتبطت بالتغيير الفوقي الذي فرضته سلطة الاحتلال كمحاولة لزرع الديمقراطية في البيئة العراقية.والجدير بالملاحظة أن هذه الأحزاب لم يكن لديها منهجية لبناء الدولة العراقية، فإذا نظرنا إلى العلاقة بين هذه القوى نفسها فسوف نرى إن هذه العلاقات تتمحور على اتجاهين : الأول هو ضغط الاستحواذ على سلطات الدولة العراقية وفق ما يتوافر لها من إمكانات مادية، وقدرة على إثارة العنف، وخطاب مؤثر في عواطف المواطنين . والاتجاه الثاني هو ضغط الشارع العراقي الذي يدفع القوى السياسية العراقية نحو قبــول العملية السياسية السلمية في سبيل الوصول إلى سدة الحكم في البلاد. وإزاء هذا الوضع تشكل توازن فريد من نوعه بين القوى السياسية المختلفة انعكس في علاقات تلك القوى، وفي الواقع السياسي، ومستقبل الديمقراطية[22]. ان تفسير هذه الظاهرة يقودنا الى الحديث عن المجتمع العراقي، فالعراق وكما قلنا من البلدان المتنوعة اثنياً، وهو بذلك يمثل مجموعة من المصالح المختلفة، نتيجة لإختلاف مصالح الاديان والمذاهب والاعــراق، فكل من هذه التكوينات يسعى الى تحصيل مصالحه، وتعزيزها، والتعبير عنهاعلنا على المستوى الرسمي والشعبي، في الغرف المغلقة، وفي الفضاء الإعلامي الحر. فعلى المستوى السياسي سارعت القوى السياسية العراقية إلى إيجاد موطئ قدم في المعادلة السياسية التي أوجدها الاحتلال عن طريق تشكيل احزاب سياسية تعبر عن مصالح المجموعة البشرية التي ينتمون اليها، في تنافس كبير وتدافع لم يعشه العراق من قبل[23]. وهنا لا نريد

ان نبرر ظاهرة النكوص الى احزاب وهويات فرعية ، على حساب الهوية العراقية السياسية الجامعة، بقدر ما نريد ان نتعمق في فهم آليات ودوافع هذه الظاهرة السياسية.

وقد اصبح هذا الواقع واحداً من اهم العوامل التي أدت إلى (طوفان) الأحزاب السياسية في العراق نتيجة هذا التنوع الاجتماعي، وتعدد الهويات الفرعية (القومية والطائفية)، والانهماك في تثبيتها، في مقابل، وعلى حساب، غياب مرجعية قادرة على أن تجمع كل الأطياف في هوية عراقية واحدة. ففي العراق هناك أربع قوميات أساسية هي العربية والكوردية والتركمانية والكلدو- آشورية، وداخل هذه الهويات هناك هويات أخرى فرعية مثل الكورد الفيليين وهم الكورد الشيعة، والأيزيديين وهم ديانة إختلفت الروايات في في تحدد هويتها القومية بشكل حاسم، وطائفة الشبك بهوية خاصة، لم تحدد بشكل نهائي إلى الآن حقيقة قوميتها، أو على الأقل لم تحدد انتمائها النهائي الى الموصل بوصفها محافظة، أو اقليم كردستان العراق . ولايختلف الحال كثيراً عند اتباع الديانة المسيحية الذين أخذوا بطرح أنفسهم سياسياً كقومية تحت ضغط شعورهم بالتهديد من قيام دولة إسلامية تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية (أهل الذمة)، وواقع سياسي ضبابي من الصعوبة بمكان التنبؤ بمساراته النهائية. وهناك مجموعة من الطوائف غير المنسجمة فيما بينها حيث سعت كل منها إلى تشكيل كيان سياسي أو حزب يمثلها، فتشكلت أحزاب تعبر عن هوية مركبة (عرقية أو دينية)[24]. ويمكن القول ان تكاثر الأحزاب في العراق إلى الحد الذي أصبحت فيه تشكل سمة مميزة لظاهرة اجتماعية وسياسية يعود في المقام الأول إلى طبيعة الانقسامات الداخلية التي تعيشها تلك الأحزاب.ومن المؤكد أن هذه الاحزاب لم تقتصر على حزب سياسي واحد دون غيره، أو توجه او تيار سياسي بمفرده، بل ان هذه الانقسامات انعكست في كل أشكال التنظيمات السياسية في العراق على اختلاف توجهاتها، سواء كانت إسلامية أو ليبرالية، حديثة أو قديمة، كما تنطبق على الأحزاب القومية العربية وغير العربية، وهذا بدوره ينعكس في عدم استقرار زعامتها وبناها التنظيمية وحدة الانقسامات داخلها.

وتشير هذه الظاهرة السلبية التي تشهدها الأحزاب الى عدم وجود حياة حزبية صحيحة، واتساع ظاهرة تعكس الصراعات حتى في داخل الحياة الداخلية التي تعيشها الاحزاب. وتؤشر هذه الظاهرة، " ظاهرة الدكاكين سياسية"الى غياب تام للفكر السياسي الديمقراطي، وتحويل الحزب من أداة للوعي، والتغيير، والتنشئة، والتنمية السياسية، إلى احزاب زعامات، لديها طموحات جامحة للحصول على مناصب في السلطة أو حقائب وزارية في الحكومة، بوصفهم

أمناءً عامين لحزب ما. وتعكس هذه الانقسامات أيضاً غياب الديمقراطية بأبسط صورها، داخل الأحزاب نفسها، وتشيح عن نزعة دكتاتورية متحكمة بالقيادة الحزبية،تحتكر صنع القرار، وتشيع خطابات ديماغوجية،مفتقدة بذلك إلى طابع العقلانية السياسية الذي يجب ان تكتسي به الحياة الحزبية، نظرياً وعملياً. إن هذا الواقع قاد إلى مزيد من حالات التفكك والإنشطار في الأحزاب العراقية، وأدى إلى ضعف التنظيم كما حدث بالنسبة إلى الحزب الشيوعي العراقي، وحزب الدعوة على سبيل المثال لا الحصر[25].

وعليهفإن كثرة الأحزاب والحركات الإجتماعية شأنهاشأن كل ظاهرة تاريخية كبرى ميزتمرحلة الانتقال من الدكتاتورية الى الديمقراطية، كان لابد وأن يرافقها الكثير من السلبيات. ولعل أهم هذه السلبيات هو انتشار وتوسع واستفحال ظاهرة الاحزاب السياسية الطارئة او المؤقتة التي تسعى للوصول الى السلطة دون أي شروط موضوعية لعملها. وان هذه الفورة الكبيرة والاندفاع والحماس من اجل العمل الحزبي أثر سلباً في واقع العمل السياسي عموماً، وترك الحياة السياسية عرضة لعمليات الشد والجذب والاختلافات الأيديولوجية والسياسية للأحزاب، مع عدم وجود تشريعات مقنعة تصب في استقرار الحياة الحزبية الجديدة. وفي ظل الفوضى والإرباك وضعف مؤسسات النشر والاتصال، أضطرت هذه التشكيلات إلى التعبير عن نفسها من خلال الشعارات والمسميات التي اكتظت بها جدران الأبنية، والشوارع، واهملت في الوقت ذاته أية اهمية لصناعة الفكر، وتوعية الإنسان، وبناء الديمقراطية .

وقد شهدت مؤسسات الدولة السابقة تعليق يافطات تحمل عناوين لأحزاب وتنظيمات لم يألفها الشارع العراقي. وبصرف النظر عن القيمة الفعلية لواقع التعددية الحزبية في العراق، فإن من المهم بمكان فهم هذه الظاهرة على انها بمنزلة رد فعل على حالة الاختناق السياسي التي أفرزتها عقود من سيطرة حزب واحد على السلطة، والحرمان المطلق من العمل السياسي داخل العراق، منذ إنهاء تجربة الجبهة الوطنية في أواخر السبعينيات. فضلاً عن الفراغ السياسي الذي تولد بفعل غيابسلطة مركزية، نتيجة للاحتلال، وما ترتب عليه من فوضى انطلقت معها الإرادات الفردية والجمعية لتأسيس تكتلات سياسيه. كما كانت لأجواء الديمقراطية، والدعوة للإنتخابات والإمتيازات البرلمانية دافع قوي للدخول في ممارسة اللعبة السياسية من خلال تكوين الأحزاب[26].

لقد لعب الحاكم الأمريكي بول بريمر دوراً مهماً في ظهور عناوين سياسية لشخصيات وكتل عديدة لا خبرة لهم في العمل السياسي، فقد شجع رؤساء ووجهاء عشائر معروفة في

العراق لتشكيل تكتلات وأحزاب سياسية مثل عشيرتي "الجبور وال تميم" وغيرها من العشائر، مقابل وعود بمكاسب مهمة في الدولة العراقية الجديدة (طور التشكيل). وتكشف بعض المصادر عن وجود مؤسسات أمريكية خصصت مبالغ لتمويل البعض من الأحزاب من خلال قنواتها في العراق[27].

هذا الواقع أسهم بسيادة الإعتقادبأن فكرة التعدد الواسع للأحزاب في العراق هي فكرة خارجية تسعى لتحقيق هدف واحد وهو منع قيام جبهة عراقية موسعة. ولكن هناك رأي يخالف هذا الرأي يذهب إلى الاعتقادبأنالأمريكيين كانوا على قناعة تامة بجدوى منح حرية سياسية واسعة لتشكيل الأحزاب، من أجل تسريع عملية التحول من الشمولية الى التعددية الحزبية من جهة، ورغبتهمبمنحإنطباع خاص عن تطبيق المبادئ المعلنة خلال الحرب على العراق حول الديمقراطية، وتأكيد مسوغات الحرب ضد العراق واحتلاله على أرض الواقعمن جهة أخرى[28].

غير إن الواقع يقول أن دعم تشكيل الأحزاب لم يكن حكراً على الطرف الأميركي وحده،بل هناك جهات إقليمية عربية وإسلامية متعددة تقدم دعماً كبيراً لبعض الأطراف العراقية تحقيقاً لمصالحها منها إيران وسوريا والسعودية وتركيا، إذ ان هذه الدول عملت جاهدة على التأثير في توجهات الاحزاب السياسية، مستغلة حالة الفوضى والإرتباك التي اوجدها الاحتلال الأمريكي.

ثانياً: الظاهرة الحزبية بعد 2003 :التأسيس والمسارات

1- المسار القانوني للتعددية الحزبية:

إن هذ المسار تمثل بمجموعة القرارات والأوامر التي أصدرتها سلطة الائتلاف المؤقت الى اقامة، والتي عكست بلاشك رغبتها بإقامة ديمقراطية ليبرالية على اساس اقتصاد السوق، وصون الحريات العامة، والحق بحرية التعبير والاجتماع وتأليف الاحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والانضمام لها،وحق التظاهر، والإضراب واحترام الإختلاف، وتعددية الرأي [29]. وقدساهمت هذه التشريعات التي نظمت العملية السياسية في العراق بعد عام 2003 في تعزيز الظاهرة الحزبية، ظاهرة تزايد عدد الأحزاب السياسية. أن اهم القرارات التي اصدرتها سلطة الائتلاف المدنية هي قانون الأحزاب والكيانات السياسية رقم 97 عام 2004 وقانون الانتخابات رقم 96 عام 2004، فقد أعطى قانون الأحزاب الحق لكل فرد بأن يكوِّن كياناً سياسياً مؤهلاً للتنافس في العملية الانتخابية إذا قدم تأييداً وتوقيعاً من (500)

ناخب مؤهل، وهذا يعني أن أي شخص بإمكانه أن يترشح للانتخابات منفرداً كان أو ضمن تكتل يحمل عنوان سياسي[30].

لقد حددت سلطة الائتلاف الغاية من صدور قانون (96) كما جاء في جزئه الأول من أجل وضع إطار قانوني لانتخابات عضوية المجلس الوطني للحكومة العراقية الانتقالية (التي سيتم تأليفـها بعد انتخابات كانون الثاني/ يناير 2005)، وعرّف هذا القرار في الفقرة (5) من الباب الثاني، قانون الأحزاب والكيانات السياسية، بأنه القانون الذي سيحكم الاعتراف بالكيانات السياسية في العراق خلال المرحلـة الانتقالية، وأبرز ما يميز القانون الانتخابي فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، هو اعتماده على نظام التمثيل النسبي، واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة، وتحديد نظام القائمة المغلقة في الانتخابات. فقد اعتمد القانون على نظام التمثيل النسبي وليس نظام الأغلبية البسيطة، حيث يسمح هذا النظام بتمثيل مختلف التيارات السياسية من خلال إتاحته لجميع الكتل المتنافسة فرصة الحصول على مقعد في البرلمان بحسب نسبة الأصوات التي يحصلون عليها، ولا يضع مجالاً واسعاًلهدر الأصوات، فكل حزب طبقاً لهذا النظام يحصل على 30 ألف صوت يحوز مقعداً في البرلمان خلافاً لنظام الأغلبية البسيطة، الذي يسمح للحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات حتى وإن كان الفارق صوتاً واحداً بأن يشكل أغلبية برلمانية ويحظى بكل المقاعد[31].

واستكمالاً للقرار السابق صدرالقرار ذي الرقم(97)، قانون الأحزاب أو الهيئات السياسيةصدر ليشكل جزءاً مكملاً للإطار القانوني للانتخابات كما جاء في قسمه الأول، اعترف(القرار) الأمر في القسم الثاني، فقرة (1) بالكيانات السياسية المشكلة في العراق وعرّف الكيان السياسي بأنه: أي منظمة أو أي حزب سياسي يتكون من ناخبين مؤهلين يتآزرون طواعية على أساس أفكار أو مصالح أو آراء مشتركة بهدف التعبير عن مصالحهم، ونيل النفوذ وتمكين مندوبيهم من ترشيح أنفسهم شريطة استيفاء المنظمة على الشروط المطلوبة (رقم التسجيل من المفوضية العليا للانتخابات). وبذلك يكون قانون الأحزاب قد اعتبر أي كيان سياسي مصادقاً عليه – ما عدا الأفراد– تنظيمات سياسية قانونية يجوز لها إمتلاك العقارات وإبرام العقود وعدّهم متساويين أمام القانون (القسم الثالث، فقرة 1،2،3،4)، وحّرم القانون على هذه الكيانات الإرتباط مع أي قوة مسلحة أو ميليشيا أو وحدة عسكرية، كما حظر عليها الحصول على تمويل مباشر أو غير مباشر من أي ميليشيا مسلحة (القسم الرابع فقرة 3 أ، 5)، ومع أن هذا القانون قد حدد عقوبة من يرتكب أفعالاً مخلة بالانتخابات تتمثل بالإنذار

القضائي والغرامة المالية وتعليق التصديق أو سحبه، إلا أنه لم يحدد عقوبة للكيانات المرتبطة بالميليشيات، كما لم يحدد الجهة التي تتولى معاقبتها، وبقيت هذه المادة غير فاعلة إذ كشفت القوائم الانتخابية عن دخول ميليشيات بأسماء منظمات سياسية إلى البرلمان[32]. إن واحدة من أخطر مظاهرة التجربة الحزبية في العراق، هي وجود مليشيات مسلحة مرتبطة باحزاب سياسية. وهذه الظاهرة تعكس في الواقع سعي بعض الأحزاب إلى تعزيز قوتها السياسية بقوة عسكرية، وهذا الأمر يتنافى قطعا مع مقاصد الدولة المدنية، ودولة القانون؛ التي تحرم وجود أية قوة عسكرية خارج سيطرتها، او تعمل بموازاة عمل الدولة. مما ينذر بخطورة تحدي سلطة الدولة، والانقاص من سيادتها على اراضيها.

إن قانون الأحزاب سعى في قسمه الأول إلى تشجيع الكيانات السياسية في إطار قانوني للوصول الى انتخابات حقيقية نزيهة وعادلة، أما القسم الثاني فقد إختص بتعريف الكيان السياسي، والقسم الثالث منح الحزب الشخصية المعنوية – القانونية، والقسم الرابع حدد بعض الضوابط الخاصة بالأحزاب، والخامس خول المفوضية إصدار التعليمات بهذا الشأن، والقسم السادس قضى بعدم العمل بأي نص قانوني يخالف الأحكام السابقة[33].

وبدا جلياً ان النظام الحزبي في العراق يعتريه النقص بشكل جوهري، وربما يعود هذا الأمر إلى أن كثيرا من الأحزاب والقوى السياسية تندرج ضمن (الأحزاب الهيكلية) التي تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد، وفي الوقت ذاته تفتقد الى قاعدة جماهيرية مؤيدة لها. ان وجود أحزاب سياسية قدر عددها بـــــ(300) لا يمثل حالة صحية في الحياة السياسية العراقية، لأن ممارسة نشاطها السياسي بهذه الطريقة يتعارض مع المطلب الأساسي للتعددية، وهو إدارة الاختلاف وتقنين الصراع.ويؤدي أيضا إلى تشتيت الأصواتالذي يحرم الكتل الكبيرة من الحصول على الأغلبية المطلوبة لتشكيل الحكومات.ويغني فيما يعنيه أيضاًأن تشكيل الحكومات بالمستقبل سيرتهن بآلية التحالفات الواسعة؛ التي تستدعي الركون إلى منهجية التوافقية السياسية، والتي هي بمعنى أدق (محاصصة حزبية وطائفية واثنية)[34]. وهذامما يؤخذ على القوانين والقرارات التي اصدرتها سلطة الائتلاف المدنية (سلطة الاحتلال) في أنها لم تكترث للنتائج السياسية التي ستترتب على قاعدة المحاصصة السياسية. فمجلس الحكم الانتقالي عوضاً على ان يكون مرحلة انتقالية في الوعي الفكري السياسي للأحزاب والنخب السياسية, نجده قد تحول تدريجياً الى أداة لإنتاج مختلف ظواهر الحزبية الضيقة في بنية الدولة ومؤسساتها وأساليب عملها[35].

وتمكنت بعض القوى العراق تحت إشراف سلطة الاحتلال من إصدار قانون إدارة الدولة المؤقت للعام 2004 ليكون إطاراً للعمل السياسي الحكومي،وتطوراً أساسياً في مجال الحرية السياسية، إذ أسهم هذا القانون في تعزيز التعددية الحزبية في العراق، حيث نصت المادة (13)، الفقرة (ج) منه على "أن الحق لحرية الاجتماع السلمي ولحرية الانتماء في الجمعيات هو حق مضمون، كما أن الحق بتشكيل النقابات والأحزاب والانضمام اليها على وفق القانون هو حق مضمون"[36].

وفي الدستور العراقي الجديد للعام 2005 أعطت المادة (20) منه الحق للعراقيين في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح. ونصت المادة (39) من نفس الدستور على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام إليها وعدم إجبار أحد على الانضمام أو الاستمرار في عضوية أي حزب. وحددت المادة (7) كذلك شروط التعددية السياسية إذ نصت على حظر أي كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يروج لها، وتستثني المادة حزب البعث العربي وما أسمته (البعث الصدامي) من أن يكون ضمن التعددية السياسية تحت أي مسمى[37].

نعتقد ان تطبيق هذه المادة الدستورية المهمة بكل مدلولاتها القانونية والسياسية من شأنه أن يلغي ظاهرة قيام الأحزاب على أسس مذهبية او دينية أو عرقية ، أو اثنية، او عسكرية. ويدفع بإتجاه تحول حقيقي نحو دولة مدنية تقوم على أساس النظام الديمقراطي الليبرالي. ولكن الدستور ذاته يتضمن معنى خطير في بعض مواده، ومنها المادة (2) التي من المحتمل أن تؤسس لدولة ثيوقراطية (دينية) تقوم على الحق المقدس والإرادة الإلهية التي تلغي (من الناحية العملية) قيام أي سلطة على أساس إرادة الشعب، وهو ما قد يترتب عليه بناء نظام سياسي ذي أيديولوجيا دينية جامدة تؤدي إلى شمولية تلغي الرأي الآخر واتجاهاتها[38].

لقد بلغ عدد الكيانات السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2005 والتي تمارس بشكل أو بآخر النشاط الحزبي وتتنافس في العملية الانتخابية (167) كياناً سياسياً توزعوا بين حزب وحركة وتجمع وكتلة من أصل (226) كياناً من ضمنهم الأشخاص المستقلين، أما في الانتخابات الثانية في كانون الأول/ ديسمبر 2005 فقد بلغ عدد الكيانات المسجلة (249) تنظيم من أصل (467)، علماً أن أكثر من (56) كياناً

سياسيا ممن تنافسوا على مقاعد البرلمان في الانتخابات الأولى لم يشارك في الانتخابات الثانية ولم يسجل في قوائمها. ومن بين هذا الكم الكبير من الأحزاب تبرز مجموعة قليلة من الأحزاب الأساسية أو الرئيسية ذات التاريخ والنشاط السياسي الملحوظ على الساحة السياسية العراقية، أما العدد الأكبر فهو مجرد عناوين سياسية[39].

2- الممارسة السياسية للأحزاب الإسلامية:

اتسمت الظاهرة الحزبية في العراق بظهور احزاب سياسية إسلامية تمتد بجذورها الى مراحل زمنية مختلفة، فحزب الدعوة الاسلامية يعود تاريخ تأسيسه الى العام 1957، والحزب الإسلامي العراقي تأسس في العام 1961، والمجلس الاعلى للثورة الإسلامية تأسس في ايران في العام 1982. وهذه الأحزاب كما أكدنا سابقاً كانت محرومة من العمل السياسي الحزبي داخل العراق. ويشير المشهد السياسي أيضاإلى صعود أحزاب اسلامية أخرى تكونت من تيارات كانت داخل العراق، مثل التيار الصدري. وأبرز ما يميز الخارطة الحزبية بعد عام 2003 هو العدد المتزايد للأحزاب الدينية(سنية وشيعية)؛ إذ بلغ عدد الكيانات السياسية ذات الصبغة الإسلامية في القوائم الانتخابية (38) كياناً بين تكتل وحركة وفصائل مسلحة تحولت إلى منظمات حزبية. وتتوزع الأحزاب الإسلامية إلى إسلامية سنية وأخرى شيعية ، وأحزاب كوردية إسلامية، وأخرى تركمانية إسلامية[40].

وتعكس هيمنة التيار الديني الإسلامي على الساحة السياسية، تحولات اجتماعية وسياسية كبيرة في العراق، إذ لم يكن لهذه التيارات مساحة للتحرك السياسي حتى بداية الثمانينات من العقد الماضي، ولم تجد لها متسعا للعمل والانتشار في ظل المد اليساري (الماركسي) الذي اجتاح حتى الأماكن الدينية (المقدسة) مثل النجف وكربلاء في العقد الخامس والسادس والسابع من القرن الماضي[41]

وهذه الأحزاب قامت بتعبئة جماهيرها من خلال الاجتماعات الإسبوعية، مما ترتب عليه أن أصبحت هذه الأحزاب الإسلامية بعد عام 2003- سواء كانت سنية أو شيعية -أصبحت هي المعبر الوحيد عن هوية الطائفة التي تمثلها مما ضاعف من رصيدها الشعبي[42]. ولقد قامت الأحزاب الإسلامية المنفية سابقاً مثل حزب الدعوة الاسلامية، والمجلس الأعلى العراقي الإسلامي بتكوين تحالف عرف باسم "الائتلاف العراقي الموحد" وحصل على مساندة الحوزة الدينية ونفوذها, ورضا المرجع الأعلى السيد علي السيستاني لتتمكن بذلك من إقامة تحالف واسع مع التيار الصدري, ليولد نتيجته الائتلاف العراقي الموحد الذي حصل على(140) مقعداً

من مقاعد البرلمان الكلية البالغة (275) في انتخـــابات البرلمانية العامة في العام 2005, وأصبح بذلك الائتلاف الحاكم[43]. ففي غياب قاعدة اقتصادية- اجتماعية, ذهبت الأحزاب الاسلامية لتعبئة ناخبيها باستخدام شبكات الإعلام، والتبليغ الديني التي انشأتها خلال وجودها في المنفى، واعتمد الائتلاف العراقي الموحد تعبئة ناخبيه على رمزية السلطة الدينية, بل واستخدم شعارات السلطة الدينية الشيعية (الحوزة العلمية) بقيادة السيد علي السيستاني. ونظراً لاعتماد هذه الوسائل القائمة على الرموز الدينية للطائفة في الانتخابات، فإننا أصبحنا أمام هويات دينية، تراجعت أمامها الهوية السياسية الجامعة[44]. إن الملاحظة الأساسية الأولى هي أن هذه الأحزاب ومنذ عملها في المعارضة لنظام حكم صدام حسين لم تكن تعبأ كثيراً بالمقولات الديمقراطية، ولم تبذل جهداً فكرياً لتأصيل المفاهيم السياسية المعاصرة مثل الديمقراطية والتعددية الحزبية والدولةالمدنية. وهذا ما اكد عليه أحد رموز المعارضة العراقية بقوله " لم يجر طرح مشروع بناء الدولة العراقية المدنية الديمقراطية في أدبيات الاحزاب العراقية في المنفى طيلة سنوات المنفى، ولم تجر اية مناقشات جادة حول الموضوع"[56]. وهذا أساساً نابع من النظرية السياسية لهذه الاحزاب سواء كانت نظرية سياسية قائمة على أصول المذاهب الفقهية السنية (الخلافة)، أو نظرية سياسية شيعية (الولاية). ويبقى الفكر السياسي الاسلامي محكوم بالنظرية السياسية الإسلامية بشقيها السني والشيعي التي تقف في جوهرها موقفً غير حاسم من الديمقراطية. وفي هذا الصدد يمكن الاستشهاد برأي عبد الإله بلقزيز في اطار انتقاده لتجارب الإسلاميين في الانتقال من المعارضة الى السلطة في العالم العربي الى نقطتين أساسيتين[46]:

1-ان تجربة الأيديولوجيات التي سبقت الإسلاميين كالليبرالية والقومية والاشتراكية تشير الى مقولة ان التيارات الإسلامية حالما تدخل الى السلطة تتخلى عن مقولاتها المثالية وتحرق أيديولوجياتها السياسية، فالأيديولوجية شكل من أشكال التمثيل المثالي للواقع ومن ثم فهي ستظل بعيدة عنه حتى تترجم نفسها حرفياً في تجربة سياسية مختلفة. وان المشروع السياسي للحركات الإسلامية هو فوضوي في المقام الأول، فهي تملك برنامج ثورة وهدم دون ان تملك برنامج بناء وتأسيس.

2-ان عقود طويلة من القمع والتهميش والعمل السري قد عملت على ترسيخ تصورات خاطئة للديمقراطية في أذهان الكثير من كوادر الأحزاب السياسية الإسلامية العراقية، وهو ما يظهر من تصريحات وسلوكيات هذه القيادات. فكثيرا ما نجد انها تختزل الديمقراطية بالانتخابات(الديمقراطية الأداتية)، كما ان بعضها ظل يعمل بعقلية وبخطابات وشعارات

المعارضة والمظلومية حتى بعد سنوات من تربعها على السلطة، وتظهر الديمقراطية في تصريحات واقوال كوادرها وقياداتها على انها غاية بحد ذاتها[47] . ومن هنا ظلت مسألة وصول الإسلاميين الى السلطة –سواء بطريقة ديمقراطية أو بغيرها– تثير مخاوف كبيرة في الداخل والخارج.وتنبع هذه المخاوف من احتمالة انقلاب الإسلامين على الديمقراطية، وعدم تمكن من تجاوز محددات التراث التقليدي حول مسائل تتعلق بحرية الاعتقاد، والفكر، والموقف من غير المسلمين، ومفهوم المواطنة، ووضع المرأة والمعارضة الفكرية والسياسية خارج إطار الاسلام، وحرية الانسان في تغيير معتقده وكيفية التوفيق بينها وبين حكم الردة وغيرها من المسائل[48].ومن ناحية ثانية ان سوء الفهم الذي يسود أوساط الإسلاميين إزاء بعض المفاهيم المرتبطة بالممارسة الديمقراطية من شأنه ان يعيق ظهور ثقافة ديمقراطية حقيقية.إن الشكل الوحيد لتجلي علاقة الاكثرية والأقلية الذي يعرفه الكثير من المثقفين الإسلاميين هو الأكثرية الإسلامية، والأقليات المسيحية واليهودية، او الأكثرية الشيعية والأقلية السنية او العكس. غير ان الديمقراطية في جوهرها لا تعني الاكثرية الدينية او العرقية او الطائفية ، بل تعني الأكثرية السياسية،وإن وحدات المشاركة الاساسية في اتخاذ القرار هم المواطنون بالمعنى السياسي لا الطائفي.ولهذا السبب ترفض بعض الدول وجود أحزاب تقوم على أسس طائفية لأن ذلك يحول مفاهيم الأغلبية والأقلية السياسية الى أغلبية وأقلية طائفية[49].

ينطلق تمثل الاسلاميين للديمقراطية من تصور اداتي لها أي كأداة للوصول الى السلطة مع رفضها كفلسفة وقيم تقوم على التسامح والتعددية الفكرية ، إن هذا التصور الإجرائي للديمقراطية هو الذي يدفع بالإسلاميين إلى طرحها على أنها غاية بحد ذاتها وليست وسيلة كما يجري اختزالها بالممارسة الانتخابية وبصناديق الاقتراع بدل أن تكون وسيلة للمراقبة والشفافية والوصول إلى الحكم الصالح . الأمر الذي عمق من ظاهرة الفساد المالي والإداري وأنتج ديمقراطية طوائفية وعرقية تحكم توازناتها من الخارج وتشكل بيئة خصبة للفساد والفوضى الأمنية والسياسية .

والواقع أن الديمقراطية في جوهرها هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، فهي وسيلة تهدف إلى تحقيق الحكم الصالح او الرشيد وتنجز الديمقراطية كأداة للوصول إلى الحكم الصالح مهمتها بما توفره من وسائل المراقبة والشفافية والمسائلة إلا إن الديمقراطية لا يمكنها تحقيق مهمتها بمعزل عن الإرادة السياسية الصادقة فهي كمنظومة وآليات يمكن للمفسدين ان يعطلوا

مفعولها أو يحركوه بالاتجاه المعاكس وإفساد الديمقراطية والذي هو اشد خطرا على الشعوب من الديكتاتورية لما يتضمنه من شرعنة الفساد واستدامته .

وعليه فإننا نؤيد الرأي القائل إن الأحزاب السياسية القائمة على أساس أصولي ديني في الوسطين (السني والشيعي) على حد سواء لعبت دورا أساسيا في زيادة حدة الاستقطاب الطائفي داخل المجتمع، كما تصرفت هذه الأحزاب بعقلية المكونات التي تدعي تمثيلها، وليس بعقلية من شرعية احتكار السلطة ديمقراطياً، وهو ما يؤدي بالنتيجة الى استبداد الطائفة الواحدة او استبداد ممثليها بمبدأ الاغلبية السياسية التي هي في حقيقتها أغلبية طائفية، وهو ما قد يؤدي الى جعل الطائفية السياسية منهجية حكم مستقبلاً [50].

3- الممارسة السياسية للأحزاب المدنية

والسمة الأخرى التي طبعت المشهد السياسي في العراق تحت الاحتلال وبعده، هي وجود أحزاب كثيرة مدنية تزعم تبنيها للقيم والمفاهيم الديمقراطية في ظاهرة ملفته جداً . منها أحزاب ترفع شعارات علمانية وليبرالية وقومية وعراقية. هذه الأحزاب وعلى الرغم من اتساع عددها مقارنة بالأحزاب الدينية الإسلامية، إلا أن هذا العدد لا يقابله أداء سياسي قوي ومؤثر في توجيه الأحداث وصوغ ملامح المشهد الحزبي في العراق، ذلك أن هذه التنظيمات ضعيفة بمعظمها وليس لديها رصيد شعبي أو امتداد تنظيمي أو ميليشيات مسلحة تضمن لها موقعاً مؤثراً في الخارطة السياسية العراقية.

ولم تستطع هذه القوى أن تواجه قضيتين أساسيتين، القضية الأولى: هيمنة الأحزاب الإسلامية وما تركته من استقطابات طائفية، وخصوصاً بعد أن تقاسمت مؤسسات الدولة فيما بينها، مما سمح لها بتوسيع نفوذها على حساب التيارات الوسطية. والقضية الثانية: هجرة وانقسام الطبقة الوسطى العراقية التي تمثل الركيزة الأساسية لأحزاب الوسط بوصف الأخيرة التعبير السياسي الأبرز لهذه الطبقات، والتي ذابت وتفتت بسبب اضطراب قاعدتها المعيشية وتعطيل هياكل الصناعة والتجارة الوطنية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، ولم تسمح التغييرات السريعة التي رافقت العملية الانتقالية بأن تأخذ الطبقات الوسطى مداها، كما حال دون تمكن التيارات الممثلة لهذه الفئات من أن تجمع صفوفها وتستقطب جماهيرها[51].

وما زاد من صعوبة مواجهة هذين التحديين أن هذه الأحزاب في معظمها صغيرة ومشتتة وغير قادرة على إقامة تحالفات فيما بينها وتنسيق جهودها إزاء الأحداث المتسارعة، بسبب الصراعات والتناحرات بين الأطراف التي تشكل هذا التيار. فعندما اجتمعت هذه القوى في

كردستان قبل الانتخابات البرلمانية الثانية في العام 2008 بهدف الاتفاق على تأجيلها (وهذا مثال واحد على غياب القدرة على التنسيق) تراجعت معظم الكتل عن اتفاقها، مما جعل القوى التي أصرت على التأجيل معزولة وفي موقف ضعيف[52].

والأمر الآخر الجدير بالملاحظة هو أنه لم يعد هناك حدود وحواجز واضحة بين الأحزاب الوسطية إذ لم تعد الخلافات بينها أيديولوجية بقدر ما هي صراع على الزعامة، والمشكلة الرئيسية التي تعاني منها الأحزاب الوسطية في المرحلة الحالية من التاريخ السياسي للعراق، هي أنها غير مصنفة على أساس الهويات (دينية أو عرقية) وهو في مقدمة العوامل التيأدت إلى انحسار دور الأحزاب العلمانية والليبرالية[53]. ذلك أن طبيعة المرحلة ومناخ الاستقطابات الطائفية والإثنية الذي هيأت له الأحزاب الممثلة للمذاهب والقوميات، قد حتمت على أي حزب لكي يكون فاعلاً ومؤثراً في التشكيل الجمعي للرأي العام؛ وبالتالي لديه الفرصة في الوصول إلى مراكز صنع القرار، أن يتخذ له هوية طائفية. وتمثل جبهة الحوار الوطني التي يترأسها صالح المطلك نموذجا للتنظيم السياسي الذي تحول من حزب ليبرالي ممثل لكل القوميات والمذاهب إلى حزب ذي هوية طائفية. إذ لم يتعامل الناخب في العراق مع هذا الحزب إلا بوصفه حزباً(سنياً) ونسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات البرلمانية الثانية جاءت معظمها من المحافظات السنية. وهكذا تجري عملية التصنيف للأحزاب والتنظيمات[54]. وتفسر بعض الزعامات السياسية غياب تأثير التيار الوسطي بأنه نتيجة التأثير الأميركي الذي فسح المجال أمام الأحزاب الاسلامية (أحزاب الطوائف) المتناحرة، سواء كانت سنية أم شيعية ولم يعطِ الفرصة نفسها للأحزاب الليبرالية.

ويفسر بعضهم ظاهرة ظهور أحزاب الطائفة بوجود إرادات إقليمية أيضاً تريد لنظام الحكم في العراق أن تكون له هوية طائفية مركبة تتمثل بالنخب السياسية الطائفية التي وجدت مصلحتها في نظام المحاصصة. ومن هنا فإن الإنقسامات الطائفية قد انعكست بدورها في فكر وسلوك التيارات الوسطية أيضاً، وكانت واحدة من أسباب الانشقاقات التي تعرضت لها هذه التيارات. فعلى سبيل المثال انقسم أعضاء الحزب الليبرالي الواحد تبعاً لطوائفهم ليؤسسوا حزباً جديداً، ويطرح المشهد الحزبي نموذجين لهذا النوع من الانشقاق، الأول، ما تعرض له حزب المؤتمر الوطني الذي انشق عنه مثال الآلوسي (وهو سني) ليشكل حزب الأمة العراقية، والثاني، الحزب الوطني الديمقراطي، الذي انفصلت قياداته من الشيعة في تنظيم جديد أطلق عليه "الحزب الوطني الديمقراطي الأول"[55].

ان الأحزاب السياسية على مختلف تسمياتها وتصنيفاتها الأيديولوجية تعاني من ضعف جلي في تأسيس فكرة الدولة الشرعية، وفكرة الوطنية العراقية؛ مما جعل من آلية "المحاصصة" كما ظهرت في أول تشكيل "شرعي" لإدارة "مجلس الحكم " نتيجة حتمية لهذا الضعف وفي هذا يكمل أحد الأسباب الجوهرية لنفسية المؤامرة والمغامرة في نشاط أغلب الحركات السياسية المعاصرة. وعندما نتأمل تجربة ما بعد نظام صدام, فأننا نقف أمام ضعف إدراك السياسي والتاريخي لماهية الوطنية العراقية وحقيقتها من جانب القوى والأحزاب السياسية المكونة "لمجلس حكم الانتقالي". من هنا جاء انتشار وتوسع وترسخ الحزبية والعرقية والقومية الضيقة والجهوية والطائفية في كل ما تقوله وتفعله ويعبر هذا السلوك عن انغماسها العميق في بقايا ومكونات البنية التقليدية[56]. وكما ذكر كل من مانسفيلد وسيندر, فان الديمقراطية الناشئة وبمؤسسات هشة وشرعية ضعيفة وبغياب قاعدة قانونية رصينة لعمل الاحزاب السياسية، وقيام غالبية الأحزاب على اساس التعددية الحزبية بمعنى قبول الاخر بل بمعنى ان تعبر عن توجهات دينية راديكالية،هذا كله قد يقود الى الحرب. وفي حالة العراق ما بعد عام 2003, ان النزاعات المسماة بالحرب الاهلية التي اندلعت بعد انتخابات عام 2005بسبب ان النظام الانتخابي قد استخدم في ظل غياب مؤسسات فاعلة, وهذا ما حول الاختلافات الطائفية الى انقسامات سياسية[57].

لقد تركز اهتمام الائتلاف العراقي الموحد، الذي هيمنت عليه القوى والأحزاب الإسلامية الشيعية، على فكرة حكم الاغلبية البسيطة (خلافاً لفكرة التوافقية القائمة على المشاركة الموسعة)، وفكرة أسلمة النظام السياسي، مما ولد مخاوف عديدة من الأطراف السياسية المختلفة. وبالمقابل تركز اهتمام قوى القائمة العراقية على الدفاع عن حقوق (المكون السني) بخطاب سياسي صنف على انه (خطاب طائفة) وليس خطاب وطن، خطاب وممارسة سياسية تأسست في ظل غياب الإطار السياسي الجامع الذي يحتكم اليه الجميع. وكان يمكن للدستور العراقي ان يكون إطاراً جامعاً لو فعلت مواده جميعها.وأبدت الأقليات الدينية (المسيحيون- الصابئة- الأزيديون) ذعرها من اشتداد النزعات الاسلامية المحافظة، وأبدت خشيتها على حريتها في ممارسة الشعائر الدينية وحرية المعتقد، فضلاً عن مخاوف ناجمة عن إرساء الفيدرالية. فالسنّة في البصرة تخشى التهميش نتيجة الفدرالية كونهم أقلية في تلك المحافظة، بينما يبدي العرب والتركمان والأشوريون، الخشية نفسها في كركوك، في حال أدراجها في

الفدرالية الكوردية[58]. وعلى أثر التباينات في الآراء ووجهات النظر بين الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة تعثرت العملية السياسية والدستور ، ومسار التحولات الديمقراطية [59].

كان يمكن للديمقراطية التوافقية ان تكون أداة سليمة في إدارة الاختلاف والتنوع، فتسمح للجميع بالمشاركة السياسية في السلطة أو المعارضة، وتمنح الأقلية السياسية حق الـــــ(فيتو) ، مع إيجاد ضمانة تمنع الفائز من الاستبداد أو احتكار القرار أو الاستئثار بالسلطة لصالحه او لصالح فئته[60]. ولكن في الممارسة السياسية العملية لم تعمل الديمقراطية التوافقية، لأن الثقافة السياسية (ثقافة الطائفة والمكون) مثلت عائق وتحدي كبير في عجلة عمل هذه النوع من الديمقراطيات[61].

الخاتمة: الظاهرة الحزبية في العراق ظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام كونها مثلت سمة مميزة للحياة السياسية في العراق الجديد، عراق ما بعدعام 2003 وما ارتبط بهذا التاريخ من تغييرات جذرية في النظام السياسي، والحياة العامة. والملاحظة الأساسية التي نسجلها في خاتمة هذا البحث ان ظهور أحزاب سياسية كثيرة لا يعبر بالضرورة عن مدى نجاح التحول الديمقراطي في العراق، مع أن وجود الأحزاب ضرورة حتمية لأي نظام ديمقراطي. فالأحزاب في العراق في أكثرها غير ديمقراطية، وليس لها تاريخ سياسي ديمقراطي، ولا تؤمن بالأساس بالفكر السياسي الليبرالي، وما دفعها للقبول بالعمل السياسي تحت الرعاية الامريكية هي الرغبة في الوصول الى السلطة ليس ايمانا مطلقا (باللعبة) الديمقراطية واشتراطاتها الموضوعية ودلالاتها الفلسفية، بقدر ما كان (تقية) سياسية، وبراغماتية كبيرة في التماشي مع الخارطة السياسية التي صممها الأمريكيون للعراق الجديد.ونعتقد ان هناك اشواطا كبيرة يجب على المؤمنين بالنهج الديمقراطي السير فيها حتى يعدلوا المسار المتعثر للديمقراطية في ظل هذا الواقع المتناقض، والمشوه بنيويا. وفي هذا السبيل يتوجب تقديم معالجات جادة لأحدث تحول حقيقي باتجاه الديمقراطية.

ويأتي في مقدمة المعالجات تعديل قانون الأحزاب السياسية الذي رسخ قاعدة المحاصصة الطائفية؛ إذ أن بقاء القانون على حاله سيديم حالة اللاستقرار السياسي، ويعيق عملية التنمية والتحديث السياسي، فالعراق بحاجة فعلية لوضع مرتكزات الدولة المدنية، دولة المواطنة، لا دولة الطوائف والعرقيات والأديان. فعلى سبيل المثال ان حصول بعض الاحزاب على مصادر تمويل من غير معرفة مصدرها يثير الشكوك باحتمالية تبعيتها الى الخارج. الأمر الذي من الممكن أن تديم حالة النفوذ الخارجي في القرار السياسي، مما ينعكس في مفهوم

السيادة الوطنية. ومن هنا لابد للقانون من أن يشدد عل الشفافية في مسألة تمويل الأحزاب لنشاطاتها بالطلب من الأحزاب بالكشف عن مصادرها المالية بشكل سنوي. ويجب على مجلس النواب العراقي ان يعيد النظر بمتطلبات تأسيس (حزب سياسي)، فبمجرد تقديم طلب لإنشاء حزب معضد بتواقيع (500) شخص مع تزكية من هيئة المساءلة والعدالة تمنح الاجازة الرسمية، وخوض التنافس الانتخابي ومزاولة كل النشاطات السياسية وغيرها. ان هذه السهولة تمثل واحدة من اهم أسباب انتشار الأحزاب السياسية على المستوى الأفقي، وعلى الرغم من ان بعض المتخصصين يعتقد انها تمثل وجها للحريات السياسية التي ينص عليها الدستور الجديد، إلا أن البعض الآخر يذهب الى خلاف ذلك لأنها تصيب الحياة السياسة بالترهل والفوضى، خاصة مع بروز ظاهرة ما يسمى بـــــ(بالدكاكين السياسية) التي تهدف الى مجرد الوصول الى السلطة، او الحصول على مكاسب مالية وغيرها دون ان يكون لها أسس تنظيمية، او أنها تنشئ طبقا للتصنيفات الأيديولوجية والبرامجية للأحزاب السياسية. كذلك نرى وجوب أن يضمن التعديل القادم تحريم قيام احزاب سياسية على أسس دينية وطائفية وعرقية، لما لها من تداعيات سلبية على واقع وحدة العراق، والسلم الأهلي، والطمأنينة الاجتماعية. كما يتطلب تجريم اي حزب يشكل مليشيا عسكرية او تنظيمات ارهابية تتعاطى العنف للوصول الى مكاسب سياسية.

ان فهم ظاهرة الاحزاب السياسية في العراق يستدعي تطوير النخب السياسية لوعيها السياسي، ووعي الجماهيرعن طريق تهيئة البيئة الملائمة لنجاح تجربة الديمقراطية. وهذا يتطلب تعميق القيم الديمقراطية عند الكوادر الحزبية وتدريبها على ذلك، وكذلك يجب وضع النظام الداخلي على هذه الأسس وكيفية تبادل الأدوار والمناصب والمراكز في عملية ادارة الحزب وممارسة السلطة فيه. ان الأحزاب السياسية ذاتها مطالبة بتحول القيم الديمقراطية الى ثقافة مجتمعية عن طريق تنوير وتوعية الجماهير بمختلف الوسائل الإعلامية والتدريبية والثقافية، وبقاء العراق بلا ثقافة ديمقراطية شعبية يعني إبقاء واحد من أصعب التحديات التي تعيق التحول الديمقراطي، وهو التحدي الثقافي.ففي العديد من التجارب الديمقراطية، تتطلب الديمقراطية بيئة موضوعية قادرة على استيعابها، وخاصة الثقافية منها. ويجب أن تمارس الأحزاب السياسية العراقية عدداً من الأدوار السياسية، وأن لا يختزل دورها في الموسم الانتخابي فقط، لأن هذا الاختزال يشوه العملية الديمقراطية ويحولها الى أداة اجرائية فقط، أو وسيلة للوصول الى السلطة بدل أن تكون فلسفة تحكم سير العملية السياسية. فالأحزاب

السياسية العراقية الراهنة يمكن وصفها بأنها أحزاب موسمية، تنشط في الموسم الانتخابي فقط، وتغلق أبوابها فيما عدا ذلك، باستثناء تلك التي تحكمها الأيديولوجية التي تستمر بتغذية أفرادها بثقافة راديكالية بعيدة عن الديمقراطية، وتكرس النزعة الدكتاتورية في نفوس أتباعها، وتعزز من الثقافة التقليدية التي تمثل تحدي حقيقي للثقافة الديمقراطية. ومن المهم بمكان ان لا تقتصر عملية ترسيخ البيئة الديمقراطية على عاتق النخب السياسية المعارضة فقط بل يتطلب ايضا من النخب الحاكمة(الحكومة) العمل بجد على تعزيز هذه البيئة بالتشديد على عدم خرق الدستور او محاربة التحول الديمقراطي، والإستئثار بالسلطة والتشبث بها عن طريق التحايل على الاطر القانونية. ان تجربة فتية مثل التجربة العراقية من المحتمل ان يتم التحايل عليها وحرفها عن مسارها، في ظل قصور الثقافة السياسية وعدم تشريع القوانين ذات العلاقة، وارث الاستبداد الكبير، ضعف الرقابة البرلمانية والجماهيرية، وبالتالي فإن مسؤولية انجاح التجربة الديمقراطية هي مسؤولية الجميع.

هوامش الدراسة

1-للمزيد ينظر موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسية، ترجمة سليم حداد،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1991،1)،ص ص 309-3016.

2-نقلا عن : عبد الغني بسيوني عبد الله, الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري ,(القاهرة، مطابع السعدني,2004)، ص324.

3-نقلاً عن : حافظ علوان حمادي ، المدخل الى علم السياسية ، بغداد: كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1999)، ص149-150 .

4-أحمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي: تحول مفيد وآفاق قائمة، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (155)، 1992/1م، ص 144 .

5-المصدر نفسه، ص 145 .

6-رمزي الشاعر، الأيديولوجية وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، (القاهرة: دار النهضة،1979)، ص104.

7-ينظر في هذا :.....، انتخابات البرلمان العراقي في (7 / 3 / 2010)، مجلة شؤون عراقية،(عمان: مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، العدد 1، كانون الثاني 2010)، ص15 .

8-للمزيد ينظر: ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز، (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1979).

9-حسنين توفيق إبراهيم، عبد الجبار أحمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص، مجلة دراسات عراقية،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، العدد 3 ، 2005)، ص.30

10-بتول هليل الموسوي، التعددية الحزبية في العراق وأفاقها المستقبلية، مجلة العرب والمستقبل،(بغداد: مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، العدد11، 2005)، ص125 .

11- إبراهيم أنور، العراق من الاستبداد إلى الديمقراطية،(القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2010)، ص15 .

12-ستار جبار علاي، خضر عباس عطوان، العراق قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مجلة دراسات استراتيجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص9 .

13-للمزيد ينظر: عزيز قادر الصامنجي، قطار المعارة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد 2003،(بغداد: دار الحكمة، 2009)، ص 26.

14- عامر حسن فياض، بناء الدولة المدنية وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مجلة فكر حر، (بغداد: الجمعية العراقية للعلوم السياسية،العدد 2008،5)، ص21 .

15- نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 41، تموز-كانون الأول 2010م)ص.295

16-حيدر أدهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق ، مجلة شؤون مشرقية ،(بيروت: مركز دراسات المشرق العربي العدد 1 ، صيف 2008م)، ص.145

17-أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، مركز دراسات عراقية، تاريخ الدخول: 2017/3/24http://www.iraqstudies.com/featured7a.html

18-همام لؤي عبد المحسن، العلمانية والأحزاب السياسية المعاصرة في العراق،(بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص84 .

19-حسنين توفيق إبراهيم، عبد الجبار أحمد عبد الله، مرجعسابق، ص31 .

20- للمزيد حول موضوعة الأحزاب العراقية بعد 2003 ينظر : خليل مخيف الربيعي، الازدواجية في سلوك الأحزاب السياسية (العلاقة بين الديمقراطية والديكتاتورية)، مجلة مدارك، (بغداد: مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد 2،شباط 2006)، ص30 .

22-اسماء جميل وفالح عبد الجبار، ، مصدر سابق.

23-سحر حربي عبد الأمير، انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية العراقية 30 كانون الثاني 2005م،(بغداد: رسالة ماجستير، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2008م)، ص 120.

24-نغم محمد صالح، مصدر سابق، ص.295

25-أسماء جميل وفالح عبد الجبار، مصدر سابق.

26-المصدر نفسه.

27-أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك،(بغداد: مركز مدارك للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2007م)،ص .185

28-أحمد عبد الجبار عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق- في التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، مجلة دراسات عراقية،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2005)، ص129.

29-اسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، مصدر سابق.

30-للمزيد ينظر، فراس السوداني، ، العراق-مستقبل بدستور غامض-نقد قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2005).

31- حازم علي الشمري، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق 28 حزيران 2004م- 30 كانون الثاني 2005 وموقف القوى السياسية والحزبية منه، مجلة العلوم السياسية،(بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العدد 32، شباط 2006م)، ص98.

32-ينظر: أسماء جميل وفالح عبد الجبار،الاحزاب السياسية في العراق، مصدر سابق.

33-سحر حربي عبد الأمير، مصدر سابق، ص .120

34- المصدر نفسه، ص.121

35- فراس كوركيس عزيز، الخيار الديمقراطي في العراق: مابين الرؤية الأمريكية والرؤية الوطنية،(بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، 2008م)، ص82.

36-ينظر الفقرة (ج) من المادة (13)، من قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية،في فراس السوداني، مصدر سابق، ص ص 33-37.

37-ينظر:د. منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي،(أربيل: دار آراس للطباعة والنشر، 2010) ، ص.311

38--ناثان براون، ملاحظات تحليلية حول الدستور، في مجموعة باحثين، مأزق الدستور،(بغداد:ترجمة واصدار معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006)، ص ص32- 34.

39-أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، مصدر سابق.

40-ينظر:د. وليد الراوي، الوجيز في الاحزاب والحركات السياسية الدينية العراقية،2012/9/5انترنت: www.algardenia.com

41- المصدر نفسه.

42-محمد زكي، اعادة بناء العراق،(بغداد: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلام، 2012)، ص ص193- 194.

43-ينظر: الانتخابات العامة في العراق، 2005، موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2017/1/23 www.ihec.iq

44-داي يامار، تاريخ الاحزاب الاسلامية في العراق ، ترجمة فلاح حسن،(بغداد: دار الحكمة، ب.ت)، ص179.

45-المصدر نفسه، ص 197.

46-نقلا عن إبراهيم غرايبة، في مجموعة باحثين، الحقوق والحريات العامة،(عمان: مركز دراسات الأمة، 2002)، ص ص 133-124.

47- محمد عبد الجبار الشبوط، دور الأحزاب الأساسية في اعادة بناء الدولة- العراق انموذجا، مجلة حوار الفكر، (بغداد: المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد 16،آذار،2011)،ص.41

48-للتفصيلينظر: عبد الاله بلقزيز ، الإسلام والسياسة ، دور الحركة الإسلامية في صراع المجال السياسي، (بيروت ، المركز الثقافي العربي ط1 ، 2001)، ص.37

49-ابراهيم غرايبة،مصدرسابق،ص185.

50-أحمد علي محمد، ظاهرة الطائفية في العراق،(بغداد: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 351. وينظر أيضا: (مجموعة باحثين ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)، ص466.

51-ينظر: ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية،(بغداد: دار ميزوبوتاميا،ط1، 2012) ص ص 36-37.

52-المصدر نفسه، 39-40.

53-المصدر نفسه، ص41.

54-للمزيد ينظر:.....الأحزاب السياسية في العراق، مركز الرافدين، دون تاريخ، انترنت: www.alrafedein.com

55-المصدر نفسه.

56-ميثم الجنابي، مصدر سابق، ص ص 42-43 .

57-داي يامار، مصدر سابق، ص ص 200-201.

58-للمزيد ينظر: محمد صبري عبد المنعم، الوحدة الوطنية والنظام السياسي العراقي: دراسة في المعوقات والحلول، (بغداد: رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 2007م)، ص 125.

59- حسن لطيف ، موسوعة الاحزاب العراقية ,(بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007)، ص .183

60-ياسين سعد محمد البكري ، إشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية(بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية العدد 27، أيلول 2009)،ص.72

61-المصدر نفسه، ص73.